الخليج والقرن الأفريقي
التفاعل الأمني والنظام الإقليمي الممتد

أ.م.د. مروة حامد البدري(*)

المقدمة:

يعتبر الإقليم أو النظام الإقليمي نظام فرعي من النظام الدولي وقد قدمت النظريات المختلفة سواء في ذلك الواقعية أو الليبرالية أو تلك النظريات التي استخدمت المنظور الاقليمي في التحليل، تحليلاتها على أساس ان النظام الإقليمي هو جزء من النظام الدولي وأن التفاعلات التي تتم على مستوى النظام الدولي لابد وأن تؤثر في التفاعلات التي على مستوى الإقليمي أو أن هذه التفاعلات الدولية الكلية هي التي تحدد شكل النظام الإقليمي وحدوده وطبيعة التفاعلات التي تتم في إطاره.

ومن أبرز دارسي النظام الإقليمي باعتباره جزءاً من النظام الدولي Buzan حيث يذهب إلى أن دراسة النظام الإقليمي كجزء من النظام الدولي تشير إلى معنيين متضمنين في هذا الإطار **الأول** يشير إلى أهمية النظام الإقليمي بالنسبة للدول الداخلة فيه وذلك على أساس أن معظم التهديدات تؤثر في المسافات القريبة أكثر من تأثيرها في المسافات البعيدة **والمعنى الثاني** يشير إلى أهمية دراسة النظام الإقليمي في علاقته بالنظام الدولي وذلك على أساس أن هناك تهديدات لها طابع عالمي مثل التهديدات المتعلقة بالإرهاب والمخدرات والأزمات الإقتصادية والمالية وهذه التهديدات تؤثر على النظام الإقليمي أو الاقاليم المختلفة في النظام الدولي.

وفي هذا الإطار فإن الافتراض الأساسي لنظرية التعقيدات الأمنية الإقليمية لـ

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد - جامعة حلوان - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة ،
عدد ٤٧، يناير ٢٠٢٠ ص ص ١٧٧ - ٢١٠ .

Buzan تقوم على أن الديناميكيات الإقليمية هي أكثر أهمية للدول الداخلة في تشكيل اقليم ما بالمقارنة بالديناميكيات العالمية غير أن تعريف هذه النظرية للدول العظمى والكبرى يفترض أيضًا أن هناك ارتباطًا بين هذه القوى وبين الأمن الإقليمي على أساس أن القوى العظمى والكبرى لابد وأن تمارس دورًا وتأثيرًا في النظم الإقليمية ولكن مع التأكيد على أن الديناميكيات التفاعلية بين الدول الداخلة في تشكيل إقليم ما هي أكثر أهمية من التاثيرات الخارجية.

وفي إطار المنظور الإقليمي أيضًا يُطرح مفهوم الانقسام الدولي الذي قدمه Dominguez والذي يقسم العالم إلى مركز وأطراف ومعنى الانقسام الدولي أو الانقسام إلى نظم فرعية في تحليل Dominguez أن التفاعلات الاقتصادية والسياسية داخل النظم الفرعية من ناحية وبين النظام الفرعي والمركز من ناحية أخرى أكبر من التفاعلات بين النظم الفرعية وبعضها البعض.

وعلى الرغم من وجهة النظر التي ذهب إليها Dominguez تلك إلا أن التفاعلات بين النظم الإقليمية وبعضها البعض قد تكون قوية بشكل ما وعلى الأخص بين النظم الإقليمية أو الفرعية القريبة من بعضها البعض أو التي ترتبط ببعضها ارتباطاً استراتيجيًا.

ومن هذا المنطلق تأتي الإشكالية الأساسية لهذا البحث والتي تدور حول فكرة كيف أن ديناميكيات التفاعل الداخلي داخل إقليم معين وكذلك ديناميكيات تفاعله مع النظام الدولي تشكل هذا الإقليم من ناحية وتشكل كذلك تفاعلاته مع نظام إقليمي آخر. وينطبق هذا الأمر على العلاقة بين القرن الأفريقي والخليج العربي إذ أن التفاعلات الداخلية داخل القرن الافريقي شكلت هذا الإقليم كذلك كان للتأثيرات الخارجية دورًا في تشكيل الإقليم من خلال تدخل القوى العظمى والقوى الكبرى فيه، وكان لتشكيل إقليم القرن الأفريقي من خلال هذين العاملين وهما التفاعلات الداخلية والتأثيرات الخارجية تأثيرًا على الإقليم الآخر وهو الخليج العربي بحيث أن القرن الأفريقي بتفاعلاته الداخلية

وتأثيرات القوى الخارجية فيه أثر بشكل او بآخر على أمن الخليج العربي الأمر الذي أدى إلى تدخل دول الخليج في القرن الأفريقي وبالتحديد تدخل الدول الإقليمية في الخليج والقرن من خلال مشروعات ورؤى لمشروعات اقليمية تربط ما بين الخليج والقرن في اطار نظام إقليمي واحد وممتد عبر البحر الأحمر.

وبالتالي فإن **المشكلة البحثية** تدور حول كيف تحول التفاعل بين الخليج والقرن الأفريقي كنظامين اقليميين مختلفين إلى تفاعل امني، ثم كيف تحول هذا التفاعل الأمني إلى تكثيف الروابط بين الجانبين أو بين النظامين الإقليميين بحيث أن تكثيف الروابط بهذا الشكل أدى إلى تحولهما إلى نظام إقليمي واحد، وفقًا لمشروعات اقليمية مختلفة من جانب دول كبرى.

وما سبق يشير إلى أن الخليج والقرن الأفريقي تربطهما علاقات تقوم على التاريخ المشترك والتقارب الجغرافي منذ فترة زمنية بعيدة إلا أن هذا التقارب التاريخي والجغرافي بين الخليج والقرن الأفريقي تحول إلى علاقة متصاعدة من انعدام الأمن والتهديد ويرجع ذلك إلى أن النظام الإقليمي للقرن الأفريقي بات يحمل العديد من التهديدات لدول الخليج سواء كانت هذه التهديدات نابعة من التفاعلات الداخلية والإقليمية في القرن الأفريقي والمتمثلة في الصراعات الداخلية والصراعات الاقليمية وانتشار نمط الدولة الفاشلة والدولة الهشة وكذلك جرائم القرصنة والإرهاب النابع من عدة مصادر في القرن الأفريقي أو أن هذه التهديدات صدرت بشكل أساسي من من التدخل الدولي بل والأنماط المتعددة للارتباط الدولي بالقرن الأفريقي والمتمثلة في التوجهات والارتباطات الدولية لمحاربة الارهاب أو القرصنة أو قوات حفظ السلام الدولية فضلاً عن القواعد العسكرية للعديد من الدول المتواجدة في القرن الافريقي.

ونتيجة لذلك بات القرن الافريقي يمثل نظامًا إقليميًا تتفاعل فيها الديناميكيات الداخلية والخارجية لتشكل العلاقات في إطاره ولتشكل أيضًا علاقاته الأمنية بغيره من الأنظمة الإقليمية وعلى رأسها الخليج العربي وبالتالي فقد تطور كل من الخليج والقرن كمركبين

أمنيين اقليميين وأصبح بينهما اعتماد متبادل أي أن الملامح الهيكلية للعلاقات الدولية والإقليمية في الإقليمين وضحت الدوافع التي أدت إلى التفاعل بين الخليج والقرن من المنظور الأمني.

بحيث أن النشاط الخليجي في القرن كان ينظر اليه في الماضي القريب بمنظور التقارب التاريخي والجغرافي والذي ترتب عليه نشر الدين الإسلامي والممارسات السلفية الإسلامية في القرن الافريقي وغيرها من أوجه التفاعلات عبر القومية بما فيها مساعدات التنمية من الخليج إلى القرن وغيرها، ومع تصاعد التهديدات الأمنية في القرن الأفريقي كمركب أمني أصبحت التفاعلات بين الخليج والقرن تفاعلات أمنية بالأساس وبهذا فإن أمننة التفاعلات بين الخليج والقرن لم تعد تمثل ظاهرة عابرة ولكنها جاءت نتاج للتغيرات في القرن الأفريقي والصراعات الاقليمية في داخله والتهديدات ذات الطابعين العالمي والإقليمي.

تلك التهديدات داخل القرن الأفريقي أدت إلى وجود العديد من التشابهات بين الخليج والقرن الأفريقي فكلاهما مركب أمني اقليمي تحكمه سياسات بقاء الدولة وبقاء النظام كما أن كلاهما يتشابه مع الآخر في قضية إعادة تشكيل الحدود بحيث أن إعادة تشكيل الحدود أصبحت تمثل أمرًا واقعيًا مثلما حدث في أريتريا وأرض الصومال هذا فضلاً عن التقسيم الواقعي لليمن.

وبناء على ذلك كانت الحرب في اليمن وكذلك الحصار السعودي الإماراتي لقطر في يونيه ٢٠١٧ ومحاولة كل من أبوظبي والدوحة والرياض وطهران لكسب ولاءات الحكومات في القرن سبباً في تزايد الارتباط بين الخليج والقرن باعتبارهما مجالين آمنيين.

وفي هذا السياق قامت دول الخليج بمد أدوارها الاقتصادية والسياسية على الجانب الآخر للبحر الأحمر وقامت بإنشاء قواعد عسكرية كذلك، وهذا التوجه يعني أن تكثيف الروابط العسكرية والاقتصادية والسياسية على جانبي البحر الاحمر يفهم ليس فقط في

ضوء التعامل مع الخليج والقرن باعتبارهما مركبين أمنيين اقليميين منفصلين ولكن يتم فهمه على أساس توجه دول الخليج والقرن والتي تمثل دول مهيمنة اقليمياً للتعامل مع الخليج والقرن باعتبارهما مركب أمني اقليمي واحد أو نظام اقليمي واحد.

فلم يعد القرن والخليج يمثلان نظامين اقليميين منفصلين ولكن كثافة التفاعلات الأمنية بينهما وقيام دول الخليج بمد نطاق نفوذها إلى القرن الافريقي بشكل كثيف أصبح يشير إلى أنهما يمثلان نظام اقليمي ممتد، ولكن نتيجة تنافس وتصارع الرؤى الإقليمية أو رؤى الدول الإقليمية الكبرى على جانبي البحر الأحمر لهذا النظام الممتد فقد أصبح لدينا رؤى متنافسة للنظام الإقليمي هذه الرؤى تعبر عنها قوى اقليمية متعددة وهي السعودية وأثيوبيا وإيران والإمارات حيث أن الرؤى المتنافسة لهذه الدول لنظام إقليمي ممتد يجمع بين جانبي البحر الاحمر تم التعبير عنها واقعياً من خلال كثافة التفاعلات العسكرية والاقتصادية والقواعد والموانئ وغيرها كما سبق الذكر وهذه المشروعات الإقليمية المتنافسة هي التي أعادت تشكيل الجغرافية الأمنية لجانبي البحر الأحمر في اطار منطقة أوسع تجمع بين الطرفين.

ورغم وجود هذه الرؤى المتنافسة للنظام الإقليمي الممتد عبر جانبي البحر الأحمر إلا أن هناك مشروعان لنظام إقليمي واحد أصبحت أكثر بروزًا ومنها على سبيل المثال المشروع السعودي لإنشاء كيان الدول المشاطئة للبحر الأحمر كما أن هناك من المشروعات الأخرى لنظام إقليمي ممتد منها مشروع الاتحاد الأفريقي والأوجادين ومشروع الاتحاد الأوربي وغيرها.

ويتمثل **المنهج** المستخدم في الدراسة في نظرية التعقيدات الأمنية الإقليمية إذ تستخدم الدراسة هذه النظرية لدراسة النظام الإقليمي في الخليج، والنظام الإقليمي في القرن الافريقي والتفاعلات الأمنية بينهما وكيفية تحولهما إلى نظام إقليمي واحد تتفاعل فيه العوامل الداخلية والخارجية المختلفة لتنتج النظام الإقليمي الممتد بشكله الحالي والذي يجمع بين النظامين في إطار أو منتدى أو مشروع واحد.

وبناء على ما سبق يتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام.

أولاً: التفاعل الامني بين القرن الأفريقي والخليج العربي كنظامين أقليميين.

وفي إطار هذا الجزء من الدراسة يتم البدء بالتفاعلات بين الخليج والقرن الأفريقي والناتجة عن التاريخ المشترك والتقارب الجغرافي ثم كيف تحولت هذه التفاعلات التقاربية والتعاونية إلى تفاعلات أمنية بداية من الحرب الباردة وانتقالاً إلى تسعينيات القرن الماضي نتيجة انتشار عوامل التهديد ومصادره داخل القرن الأفريقي والتي أثرت بشكل كبير على أمن الخليج العربي بما في ذلك عوامل التهديد الناتجة عن التفاعلات الداخلية في القرن مثل الصراعات الداخلية والحروب الأهلية والقرصنة والإرهاب أو عوامل التهديد الناتجة عن التدخل الدولي في القرن الأفريقي بشكل مكثف كما سبق الذكر.

ثانياً: نشاط الدول الاقليمية الكبرى في الخليج والقرن لتكثيف وجودها العسكري والاقتصادي في القرن الافريقي (مشروعات متنافسة لنظام اقليمي ممتد).

وفي إطار هذا الجزء يتم البدء بأنشطة دول الخليج العسكرية والاقتصادية المكثفة في القرن الأفريقي والتي جاءت نتيجة التفاعل الأمني بين الخليج والقرن وكيف أن هذه الأنشطة تمثل مشروعًا لنظام اقليمي ممتد عبر جانبي البحر الأحمر غير أنه نتيجة أن هذه المشروعات تعبر عن مصالح كل دولة من الدول الإقليمية الكبرى فإنها تعبر عن التنافس ولا تعبر عن التعاون فهي مشروعات متنافسة لنظام اقليمي ممتد عبر جانبي البحر الأحمر.

ثالثاً: مشروعات النظام الإقليمي الممتد الأكثر بروزًا ومحاولات التنسيق والتعاون بين جانبي البحر الأحمر.

وفي إطار هذا الجزء من الدراسة يتم الإشارة إلى مشروعات النظام الإقليمي الممتد عبر جانبي البحر الأحمر والتي تحاول في ظاهرها على الأقل تحويل التنافس بين المشروعات للدول الاقليمية المختلفة إلى تعاون وتنسيق بحيث أن هذا التعاون والتنسيق

ينعكس على علاقة جانبي البحر الأحمر ببعضهما البعض فتتحول من علاقة أمنية إلى علاقة تعاون وتنسيق.

أولاً: التفاعل الأمني بين القرن الأفريقي والخليج العربي كنظامين اقليميين:-

يرجع التفاعل بين الخليج العربي والقرن الأفريقي إلى مراحل تاريخية بعيدة غير أن هذا التفاعل لم يتحول إلى تفاعل أمنى أو تفاعل بين مركبين أمنيين اقليميين إلا في مرحلة الحرب الباردة وما تلاها وذلك لبروز العديد من التهديدات الداخلية والخارجية في القرن الأفريقي والتي أثرت أمنيًا على الخليج العربي.

وإذا بدأنا بالمرحلة الأولى للتفاعل بين القرن الأفريقي والخليج العربي نجد أن هناك تاريخ طويل من العلاقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والتي جمعت شعوب القرن الأفريقي بالخليج العربي أو بمعنى أدق بالجزيرة العربية ويرجع ذلك التقارب التاريخي والتاريخ المشترك إلى التقارب الجغرافي وذلك لأن أفريقيا تقترب من الجزيرة العربية في الجزء الشمالي الشرقي عند برزخ السويس ولذك فقد مثل أحد المعابر الأساسية التي وفدت عن طريقها الهجرات الآتية من الجزيرة العربية والتي اتجهت إلى شمال أفريقيا وشرقها ومنطقة القرن الأفريقي().

كذلك من المهم في هذا الإطار التأكيد على أن البحر الأحمر لم يكن عامل فصل بين جانبيه سواء تاريخيًا أو في الوقت المعاصر بل أنه كان أداة وصل وإن كان ينظر إليه في الوقت الحالي على أنه ممر وأداة لأمننة العلاقات بين جانبيه إلا أنه لم يكن كذلك في السابق إذ كان أداة لتسهيل مهمة التواصل بين الجزيرة العربية والقرن الأفريقي فعن طريق البحر الأحمر جاءت الهجرات السامية الأولى إلى القرن الأفريقي وكذلك الهجرات في الاتجاه العكسي إذ خرجت العديد من الهجرات الأفريقية التي اتجهت إلى جزيرة العرب().

وكان هذا التشكيل الجغرافي سبباً في التقارب والتعاون تاريخيًا بين جانبي البحر الأحمر

ومن ثم يمكن القول أنه نتيجة للعوامل الجغرافية فقد كان القرن الأفريقي امتداداً طبيعيًا للخليج العربي ومما يدل على ذلك تبادل المد الحضاري بين ساحلي البحر الأحمر وكذلك تبادل الهجرات البشرية بأعداد كبيرة جدًا بشكل أدى إلى الانتشار الواسع للغة العربية والثقافة الإسلامية في القرن الأفريقي إضافة إلى الجذور السامية والحامية والكوشية لاكبر الاثنيات واللغات الحية الموجودة في القرن الأفريقي().

حيث أن الصلة والترابط بين الطرفين أدت إلى وجود تشابه عرقي ولغوي وثقافي بين الشعوب الناطقة باللغات الحامية أو الكوشية والشعوب الناطقة باللغات السامية مثل الأمهرة والتقرى والعرب ومن ثم دفع هذا التشابه العديد من المؤرخين إلى التأكيد على أن هاتين المجموعتين ينتميان إلى شعب واحد ونجد أن المجموعات الناطقة باللغات الكوشية تنتشر على السواحل الشرقية والشمالية الأفريقية وتتكون من الصوماليين والعفار والقالا وبعض الاريتريين والبجة والنوبيين والبربر وهذه اللغات تضم العديد من الكلمات السامية عمومًا والعربية خصوصًا().

وإضافة إلى هذا التشابه اللغوي والعرقي بين جانبي البحر الأحمر فقد كان ظهور الإسلام في شبه الجزيرة العربية سببًا في تشابه آخر متمثلاً في التشابه الديني بين الطرفين حيث أن الإسلام عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي وانتقل منه شيئاً فشيئًا حتى انتشر في أجزاء كبيرة من القرن الأفريقي كما أن الإسلام دخل القرن الأفريقي قبل أن يدخل بعض مناطق الجزيرة العربية().

وبعد قيام الدولة الإسلامية زاد توجه العرب نحو ساحل أفريقيا الشرقي ومن أبرز الجماعات التي انتقلت هنا هم جماعة من الزيدية الشيعية وكذلك جماعة من أهل السنة وهذه المجموعة هي التي أنشأت مدينة مقديشيو ومن ذلك جماعة من الإباضية جاءت من عمان وقد ترتب على مجئ هذه الجماعات اختلاطها بالسكان الأصليين وكذلك قيام مراكز تجارية عربية في المنطقة الساحلية للقرن الأفريقي().

وبالتالي استمر القرن الأفريقي مجالاً لنشر العقيدة الإسلامية لفترة طويلة ومن ثم انتقلت

أعداد من شعوب القرن الأفريقي الى الإسلام ثم بعد ذلك ارتبط نشر الإسلام في القرن الأفريقي بتوسع الدولة العثمانية حيث أن العثمانيين توسعوا على طول ساحل البحر الأحمر الغربي وامتد معهم المد الإسلامي وإضافة إلى أوجه الترابط والاتصال تلك فإن القرن الأفريقي ظل مصدرًا للرقيق الذي كان يرسل إلى أسواق الجزيرة العربية لقرون طويلة وقد رأى البعض في هذا الجانب أحد الجوانب السلبية للاتصال بين القرن والجزيرة العربية وربما يرى البعض أيضًا أن هناك جوانب سلبية أخرى في الارتباط بين الجزيرة العربية والقرن الأفريقي ومنها محاولة الخليج بعد الطفرة النفطية الخليجية لاستكمال الدعوة الإسلامية ولكن في صورة تصحيح العقيدة الإسلامية لشعوب القرن الأفريقي حيث نظر الخليج إلى إسلام شعوب القرن الأفريقي على أنه اسلام ملئ بالخرافات والشعوبة ومن ثم محاولة تصحيح العقيدة من جانب الطرف العربي وهو ما أدى إلى إشكاليات عديدة فيما بعد وذلك لأنه أحدث العديد من الانقسامات في دول القرن الأفريقي().

واذا كان ما سبق يمثل جوانب سلبية للتواصل بين القرن الأفريقي والجزيرة العربية ثم الخليج العربي فإن السياسات الاستعمارية جاءت لتضيف العديد من الجوانب السلبية لهذا التواصل بين الجانبين حيث أن الوجود الاستعماري أدى إلى خلق مصالح دولية جديدة في منطقة القرن والخليج وأدت السياسات الاستعمارية إلى خلق حالة من التوتر وتضارب المصالح بين جانبي البحر الأحمر من خلال اللعب على وتر الاختلاف الديني بين الجانبين متمثلاً في المد المسيحي في أثيوبيا منذ القرن الرابع الميلادي().

وكانت الحرب الباردة سببًا في مزيد من الانقسام بين الخليج والقرن الأفريقي فمن ناحية أولى ونتيجة للاستقطاب الدولي فإن الحرب الباردة قامت بتقسيم القرن والخليج داخلياً وفي مواجهة بعضهما البعض إذ أن توجه القوميين من العرب والقوميين من الأفارقة للتعاون مع الشيوعية أقلق ملوك الخليج وكذلك اثيوبيا واعتبروا أن هؤلاء بمثابة تهديد لسلطتهم الداخلية وقدرتهم على المناورة الخارجية ونتيجة لهذا الانقسام الداخلي في كل

من القرن والخليج فإن المرحلة الأولى من الحرب الباردة شهدت توجه القاهرة ودمشق والخرطوم ومقديشيو لمعارضة الرياض والكويت وأديس أبابا وصنعاء بأكثر ما يكون في الحرب الأهلية في اليمن الشمالي خلال الفترة من ١٩٦٢ – ١٩٧٠ أما المرحلة الثانية من الحرب الباردة وهي الممتدة من ١٩٧٧ – ١٩٩١ فقد شهدت مواجهة اقليمية ما بين الرياض والقاهرة والخرطوم ومقديشيو في مواجهة تربولي وعدن وأديس ابابا وقد كانت الثورة الاثيوبية والتي جاءت بنظام مانجستو هي السبب الرئيسي في إعادة تشكيل التحالفات بهذا الشكل ثم بعد ذلك كان وجود نظام مانجستو الشيوعي وتحالفه مع الاتحاد السوفيتي السابق وجنوب اليمن سببًا في مواجهة رئيسية ما بين اثيوبيا والرياض حيث ترتب على ذلك توجه السعودية لعزل النظام الماركسي في أثيوبيا حتى عن وجوده في اريتريا واقليم أوجادين في الصومال(). ويعني ذلك أن الانقسام بين الخليج والقرن الافريقي قد بدأت تظهر ملامحه من خلال المواجهة بين كل من الرياض وأديس أبابا.

ومن ناحية ثانية فقد ظهر الانقسام بين الخليج والقرن الأفريقي بشكل أكبر خلال فترة الحرب الباردة. حيث تزايد فجوة القوة والثروة بين الخليج ودول القرن الأفريقي بسبب تقلبات أسعار البترول بعد عام ١٩٧٣ وصدمات الفترة من ١٩٧٨ – ١٩٧٩ ونتيجة لذلك نما جانب واحد من جانبي البحر الأحمر باعتباره قوة اقتصادية عالمية وفي هذا الإطار قامت دول الخليج بمد وتوسيع نفوذها الدولي وأصبحت تناصر العديد من الأنظمة والحركات الثورية في القرن وبالتالي تحولت العلاقة بين الخليج والقرن إلى علاقة ما بين متبوع وتابع وباتت دول القرن الأفريقي تتلقى المساعدات والمنح من الخليج وتشجع مواطنيها للالتحاق بالعمالة في السعودية والإمارات والكويت().

كذلك تشكلت العلاقة بين دول الخليج والقرن الأفريقي باعتبارها علاقة متبوع وتابع بشكل أكبر عندما أصبح الأفارقة يقومون باتباع سياسة الانصراف إلى كل ما هي خارجي Extroversim حيث أن النخب في إطار القارة الأفريقية أصبحت تحافظ على سلطاتها من خلال جذب الدعم الدبلوماسي والأيديولوجي والعسكري والمادي من خارج

أفريقيا مقابل الاخلاص السياسي وتقديم الموارد الداخلية للفاعلين الخارجيين ومن أبرز الأمثلة على ذلك هي اتباع النميري سياسة تحويل السودان إلى سلة الخبز بالنسبة للخليج ومن ثمّ ضخ أموال وتحويلات من الخليج في اتجاه السودان استخدمت بالأساس لتحقيق أهداف سياسية من جانب جعفر النميري رئيس السودان آنذاك().

وبعد انتهاء الحرب الباردة انتهت من ثمّ هذه الحرب باعتبارها عامل الانقسام الرئيسي الذي شكل سياسات القرن والشرق الأوسط والطرق التي تتفاعل بها هذه الأقاليم مع بعضها البعض وقد ترتب على انتهاء الحرب الباردة انتهاء نظام مانجستو في أثيوبيا بما يعني هزيمة العدو الاشتراكي في القرن الأفريقي بما يعني الاتجاه لأن يكون القرن الأفريقي أقل أهمية في أولويات دول الخليج().

غير أن طبيعة التهديدات الأمنية في القرن الأفريقي واتخاذ هذه التهديدات طابعًا اقليميًا بمعنى أنها لم تعد ترتبط بدولة واحدة من دول القرن بل اتخذت طابعًا اقليميًا أدى إلى تحول العلاقة بين القرن الأفريقي والخليج من علاقة التابع والمتبوع إلى علاقة ما بين نظامين اقليميين أو مركبين أمنيين اقليميين. ويشير تحول العلاقة ما بين القرن والخليج إلى علاقة ما بين مركبين أمنيين اقليميين أن التفاعلات الداخلية في القرن الأفريقي وكذلك التأثير الدولي فيه أصبحت تؤثر في الخليج العربي كنظم إقليمي وتتأثر به.

فمن ناحية أولى تمثلت أهم التفاعلات الداخلية والاقليمية في القرن الأفريقي والتي أدت إلى تحوله إلى نظامًا إقليميًا يتفاعل بشكل أو بآخر مع النظام الإقليمي للخليج العربي في انهيار العديد من دول القرن وتحولها إلى دول فاشلة إضافة إلى ذلك فقد وُجدت بيئة صراعية في كل دولة من دول القرن الأفريقي وفي جميع دول المنطقة السبع وهي أثيوبيا والصومال واريتريا وجيبوتي والسودان وكينيا وجنوب السودان حيث أن جميع هذه الدول عانت احتدام الصراعات والحروب بكل أنواعها بحيث يمكن القول أن الصراعات في دول القرن الأفريقي لانها تكون صراعات متحولة من الصراعات الخفية إلى الصراعات المسلحة المحتدمة().

وفي هذا الإطار أيضًا لابد من الإشارة إلى أن طبيعة الصراعات في القرن الأفريقي هي أنها صراعات عابرة للحدود أو صراعات عبر أقليمية ويشير الطابع الإقليمي للصراعات بأن المعارضين لكل نظام في دول القرن الأفريقي يتلقون أشكالاً مختلفة من الدعم من الحكومة أو غيرها في الدول الأخرى في الإقليم بما يحمل معنى التدخل المتبادل وبما يعني أن المعارضة تقوم بتنظيم حركات وحكومات في المنفى وتتخذ من دول أخرى ملجأ لها وقاعدة للانطلاق حيث تعمل من خلال هذه القاعدة عبر الحدود ضد دولتها().

وفي هذا الإطار فإن السودان على سبيل المثال كان يعمل على دعم حركات المعارضة والتي تعمل ضد العديد من الأنظمة في دول القرن الأفريقي مثل أثيوبيا واريتريا وأوغندا في مقابل دعم هذه الدول لحركات المعارضة السودانية بما في ذلك جبهة تحرير السودان وقد مثل ذلك في نظر العديد من المحللين مشروعًا لإحداث اضطرابات في الإقليم ككل ومحاولة نشر الإرهاب().

ويعني ذلك تحول السودان إلى مركز لصناعة تهديدات أمنية أثرت على الإقليم ككل وأثرت من ثم على تفاعلاته الأمنية بدول الخليج إذ أنه بعد عام ١٩٨٩ كان السودان يرغب في تصدير توجهاته الإسلامية إلى أثيوبيا وغيرها من الدول كذلك كان السودان ملتقى للعديد من الجماعات مثل القاعدة، فخلال الفترة من ١٩٩١ – ١٩٩٦ أصبح السودان هو الملجأ لأسامة بن لادن ونقطة الانطلاق التي تمتد منها نفوذ تنظيم القاعدة إلى أفريقيا().

وهذا أدى إلى أن تكون السودان هي المجال الأساسي لقيام دول الخليج بمد نفوذها إلى القرن الأفريقي كتعبير عن نظام اقليمي واحد وممتد عبر جانبي البحر الأحمر وهذا ما سيذكر فيما بعد.

في حين يرى البعض الآخر من المحللين أن أثيوبيا هي المركز الرئيسي لأقلمة العديد من الصراعات في القرن الأفريقي ويرجع ذلك في وجهة نظر هؤلاء إلى التداخل العرقي والديني لاثيوبيا مع خمسة دول من دول القرن الأفريقي وهي السودان واريتريا وجيبوتي

والصومال وكينيا وهذا أدى إلى أن تكون عاملاً فاعلاً في أي صراع داخلي في هذه الدول كذلك فإن أثيوبيا هي عنصر مشترك في ثلاثة نزاعات ما بين الدول أو ما يمكن تسميته بالنزاعات الإقليمية مثل النزاع الاثيوبي – الاريتري والنزاع الاثيوبي السوداني والنزاع الاثيوبي الصومالي كذلك تأثرت أثيوبيا بالنزاعات الداخلية في الدول المحيطة بها وذلك لأنها تحوي كل أشكال الانقسام بما في ذلك الديني والعرقي والقبلي والقومي().

وترتب على ارتباط أثيوبيا بالنزعات والصراعات في الإقليم بهذا الشكل أمران مهمان الأول:- هو ارتباط اثيوبيا بالدور الدولي بشكل أكبر من غيرها وخاصة في اطار الدور الدولي لمكافحة الإرهاب الذي صنف به كل من السودان والصومال. الثاني:- أن اثيوبيا كدولة اقليمية كبرى في إطار القرن الأفريقي أصبح لها في ذاتها مشروعًا اقليمياً أو مشروعاً لنظام اقليمي في القرن الأفريقي بحيث يكون بها نفوذ مهم من خلاله في العديد من دول القرن.

وهذان الأمران وهما أن أصبحت أثيوبيا مجالاً للدور الدولي وللوجود الدولي وكذلك أصبحت في ذاتها لها مشروعًا اقليميًا ترتب عليهما قيام دول الخليج بتكثيف دورها في القرن الأفريقي على أساس ان الخليج والقرن يمثلان نظامًا إقليميًا ممتدًا كما سيأتي الذكر.

ومن ناحية ثانية فإنه نتج عن هذه الصراعات الداخلية والإقليمية في القرن الأفريقي العديد من الإشكاليات مثل القرصنة والإرهاب والتي جرت المزيد من التدخل والارتباط الدولي بالقرن الأفريقي بشكل أثر على أمن الخليج العربي.

فبالنسبة لجريمة القرصنة نجد أن معدلات هذه الجريمة زادت بشكل كبير خلال العقد الأول من الألفية الثالثة كما زادت الخسائر الإقتصادية المرتبطة بها ومن ذلك أن الفدية التي دفعت للرهائن بلغت ملايين الدولارات عام ٢٠١٠ كذلك زاد مقدار الضرائب الذي يدفعه البحارة على المستوى العالمي لنقل البضائع حول القرن الأفريقي ويمثل السبب الرئيسي في تصاعد جريمة القرصنة في ذلك الوقت في انهيار الدولة في الصومال إذ

أن معدل الجريمة البحرية فيها كان بمثابة امتداد للعنف الذي كان قائمًا على الأرض منذ نهاية حكم سياد بري ١٩٩١ والذي ترتب عليه زيادة معدلات الفقر وزيادة الأزمات الإنسانية ويتضح ذلك من خلال توجه القراصنة لاختطاف العديد من السفن التي تحمل المساعدات الإنسانية، كذلك ترتب على انتشار الصراعات في شرق افريقيا اتاحة الأسلحة وانتشارها بشكل كبير مما ساعد القراصنة على حمل أسلحة متقدمة لتنفيذ جرائمهم().

وتمثل الارتباط والوجود الدولي في القرن الأفريقي والناتج عن انتشار جريمة القرصنة في عدة مظاهر أو بعثات هي كالتالي():-

- في يناير عام ٢٠٠٩ قامت القوات البحرية الأمريكية بتشكيل قوة المهمة المختلطة CTF وذلك لمراقبة منطقة الخفر البحرية في خليج عدن بحيث أنها شكلت الاساس لتحالف متعدد الأطراف ضد القرصنة.
- قام الاتحاد الأوربي بتشكيل القوة البحرية المختلطة للاتحاد الأوربي والمسماه أتلانتا في ديسمبر ٢٠٠٨.
- قامت حلف الناتو بارسال سفن إلى القرن الأفريقي في اطار عمليات مختلفة منها عملية الداعم للتحالف بها Allied provider وكذلك عملية حماية المحيط.
- في يناير عام ٢٠٠٩ تشكلت مجموعة التواصل حول القرصنة في سواحل الصومال وذلك لمراقبة الموقف الإقليمي.

أما بالنسبة للإرهاب فقد ترتب على جريمة الإرهاب الصادرة من القرن الأفريقي ارتباطًا دوليًا بهذا القرن من خلال مساعدات أمنية وتحويلات مخصصة موجهة لدعم جهود مكافحة الإرهاب خلال العقد الأول من الألفية الجديدة وتمثلت أهم البرامج الدولية الموجهة لمواجهة الإرهاب في القرن الأفريقي في (١) برامج موجهة ضد غسيل الأموال ولمواجهة تمويل الإرهاب.

(٢)برامج مقدمة لبناء العدالة الجنائية لمواجهة الإرهاب.

(٣) برامج موجهة لمكافحة التطرف العنيف().

ومن خلال هذه البرامج المختلفة كانت هناك مبادرات متعددة الأطراف لمكافحة الارهاب مثل منتدى الإرهاب العالمي والذي انشئ عام ٢٠١١ ومجموعة العمل للقرن الأفريقي تحت قيادة الاتحاد الأوربي وتركيا().

ومن ثم فإنه كنتيجة لهذه الارتباطات الدولية بالقرن الأفريقي سواء لإدارة ومنع الصراع أو لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية مثل الإرهاب والقرصنة والجرائم البحرية أصبح الوجود العسكري الخارجي على الأرض والبحر هو منهج دائم لأمن القرن الأفريقي وأصبحت القوات العسكرية الدولية الموجودة في القرن الأفريقي تقوم بمهام متعددة بخلاف مهامها الأمنية في مكافحة الإرهاب والقرصنة وغيرها ومنها دعم حفظ السلام وحماية المواطنين واجلائهم والاستجابة للأزمات والمساعدة الإنسانية، كذلك فإن القوات العسكرية الأجنبية أصبحت تقوم بمهام حماية خطوط الاتصال في البحر الأحمر واستعراض القوة الناعمة وهذا معناه أن هذه القوات اصبحت تقوم بمهام متعلقة بالأجندة الأمنية الدولية والإقليمية والمحلية().

وهذا الأمر أدى إلى أن يشكل هذا الوجود العسكري الأجنبي جزءًا من شبكات التسهيلات العسكرية التي امتدت خارج القرن وبالذات في الشرق الاوسط واقليم المحيط الهادي – الهندي Indopacific().

وبالتالي مهد ذلك لأن تفكر دول الخليج بمنطق أن الخليج واقرن يشكلان نظامًا إقليميًا واحدًا بل هو جزء من نظام أوسع يتمثل في اقليم المحيط الهادي – الهندي ومن ثمّ قامت بمد نفوذها بشكل أكبر في القرن الأفريقي وكان ذلك من ناحية أخرى نتيجة شعورها بالتهديد الأمني نتيجة كثافة الوجود الخارجي فيالأقليم.

ثانياً:- نشاط الدول الإقليمية الكبرى في الخليج والقرن لتكثيف وجودها العسكري والاقتصادي في القرن الأفريقي (مشروعات الأنظمة الإقليمية المتنافسه) كما سبق اذكر

فإن المنطق الأمني للخليج والقرن أصبح مترابطا منذ نهاية الحرب الباردة كذلك تكثفت هذه الارتباطات الأمنية بشكل أدى إلى تفكير الدول القائدة في كل اقليم بنظام إقليمي يضم جانبي البحر الأحمر.

وكانت هناك عدة حوافز لدول الخليج بشأن الدفع في اتجاه النظام الإقليمي الممتد عبر جانبي البحر الأحمر. فمن ناحية أولى تمثل الحافز الأساسي في أهمية السودان فإذا كانت السودان عبارة عن دولةتابعة للسعودية في فترة الحرب الباردة لأنها كان مركز لمواجهة الخطر السوفيتي في القارة الأفريقية إلا أنه بعد تلاشي هذا الخطر فقد ظهرت أيديولوجية ثورية أخرى لها قابلية عبر قومية وهذه الأيديولوجية هي الأيديولوجية الإسلامية للنخبة السودانية ولكن في هذا الوقت فإن الفاعلين الخليجيين لم يعودوا إلى الخرطوم فقط ولكن إلى دول أخرى في القرن الأفريقي مثل جيبوتي واريتريا والصومال().

ومن ناحية ثانية فإن أمن الغذاء والتنوع الاقتصادي كان من بين الدوافع للعلاقات عبر القومية ما بين الخليج والقرن حيث أن التوقع في المشاركة في المياه الزراعية عبر البحر الأحمر والمشاركة في عملية تأمين وجود أرض للزراعة ساهم في التزام دول الخليج بأكبر قدر من المساعدات التي تقدم إلى دول القرن الأفريقي. وفي هذا الإطار كان السودان هو مركز الدفع الأساسي لعودة دول الخليج للقرن بشكل لا يقتصر على السعودية فقط ولكن شملت هذه العودة وهذا الارتباط عبر الاقليمي دول أخرى مثل الإمارات وقطر وغيرها ومن ثم تم تقديم مساعدات وأستثمارات للسودان بمقدار ١٣ بليون دولار أمريكي خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٧().

وقد استمرت دول الخليج بشكل كبير من أجل شراء الأرض في شرق أفريقيا لانتاج الطعام وكانت مبادرة الملك عبدالله للاستثمار الزراعي في الخارج لها دورًا مهمًا في تنمية الصفقات بين السعوديين ومالكي الأرض في أثيوبيا والسودان().

كذلك فإن من أهم الحوافز التي دفعت دول الخليج للتفكير بمنطق النظام الإقليمي الواحد عبر جانبي البحر الأحمر هي الحرب في اليمن فقد ترتب على هذه الحرب

إنشاء التسهيلات العسكرية لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل متابعتها ولكن هذه التسهيلات والإجراءات العسكرية تم توسيع مهامها فيما بعد حيث أنها استخدمت من جانب هذه الدول من أجل تأمين استثماراتها التجارية طويلة المدى في القرن الأفريقي().

ويمثل ذلك جزءًا من توسيع مهام القوات العسكرية الأجنبية بشكل عام الموجودة في القرن الأفريقي والبحر الأحمر والسابق ذكرها فعلى الرغم من أن هجمات القرصنة الصومالية قد توقفت بشكل كبير إلا أن البعثات البحرية لخليج عدن قد استمرت وأصبح لها مهام أمنية بحرية ممتدة مثل مقاومة تمرد الشعوب ومقاومة تجارة الأسلحة والمخدرات وفي نفس الوقت مكافحة الإرهاب بما يشير اليه ذلك من أن القوات الأجنبية في القرن الأفريقي أصبحت تقوم بمهام عديدة متعلقة بالأجندة الأمنية الدولية والإقليمية والمحلية وبالتالي ارتباط القرن الأفريقي ليس فقط بالخليج ولكن بأقاليم أخرى على المستوى العالمي().

وفي هذا الإطار كما سبق الذكر جاء تكثيف الوجود العسكري الخليجي في القرن الأفريقي وكذلك محاولة مد نطاق المشروعات الاقتصادية للخليج في الاقليم كجزء من الارتباط بين اقليمي المحيط الهادي والهندي على المستوى الدولي ويمثل هذا حافز آخر لدول الخليج لتكثيف تواجدها العسكري ولبناء رؤية لنظام اقليمي ممتد عبر البحر الأحمر إذ أن التنافسات من خارج القرن وربط القوات العسكرية الموجودة في القرن بشبكة التسهيلات العسكرية والتوظيفات البحرية التي امتدت خارج المنطقة وما نتج عن ذلك من ربط القرن بالتطورات الأمنية في الشرق الأوسط والخليج والمحيط الهندي كان بمثابة حافز أهم لتكثيف الوجود العسكري الخليجي على عكس القرنين الماضيين إذ كانت التهديدات من داخل القرن هي الحافز الرئيس في هذا الشأن().

وبالتالي فإن شبكة التسهيلات العسكرية تلك أدت إلى أن يكون القرن رابطًا أساسيًا لشبكات من القواعد والموانئ والطرق التجارية لأهداف عسكرية وتجارية وتمثلت أهم الدول التي تتخذ من القرن رابطًا لهذه الشبكات في الدول الكبرى في أقليم المحيط

الهادي – الهندي مثل الولايات المتحدة والهند والصين وبالتالي فإن التواجد الخليجي في القرن الأفريقي هو جزء من مباراة عالمية في إطار هذه المنطقة ربطت بين المحيط الهادي والهندي من خلال نقاط عديدة ومنها القرن ويدلنا على ذلك استراتيجيات الدول الكبرى في المحيط الهادي – الهندي فعلى سبيل المثال نجد أن استراتيجية الولايات المتحدة تجاه أفريقيا لعام ٢٠١٨ أصبحت ترى أفريقيا باعتبارها جزءًا من الكفاح الجيوبلوتيكي في مواجهة روسيا والصين، وبالتالي بعد ما كنت الولايات المتحدة تصور القرن من خلال عدسة التهديدات الأمنية غير التقليدية فإن الولايات المتحدة في الوقت الحالي. ترى أن البحر الأحمر وباب المندب لهما أهمية استراتيجية في قدرتها على مواجهة الصين وبالذات في اقليم المحيط الهادي–الهندي().

أما بالنسبة للقوة الأخرى المهمة في اقليم المحيط الهادي الهندي والتي ترى القرن جزءًا من هذا الإقليم فهي الصين إذ أنشئت الصين قاعدة عسكرية عام ٢٠١٧ في جيبوتي وذلك لدعم التزامات الصين ضد القرصنة وحفظ السلام وغيرها من المهام وكذلك لحماية ممتلكات الصين في الخارج والعمل على إجلاء المواطنين الصينيين في حالة وجود أزمة، ولهذه القاعدة العسكرية للصين في جيبوتي مهام أخرى منها المشاركة في عمليات مواجهة الإرهاب والعمليات الاستخباراتية وكذلك حماية المصالح الاقتصادية للصين في القرن الأفريقي().

وقد أطلق الخبراء الاستراتيجيين في الصين على هذه القاعدة نقطة استراتيجية للصين ومن ثمّ فهي تمثل واحدة من شبكة النقاط الاستراتيجية للصين والممتدة عبر المحيط الهادي الهندي أي أنها جزء من استراتيجية الصين لزيادة قوتها البحرية في المحيط الهندي إذ أن هدف الوجود الصيني في المحيط الهندي من خلال بناء شبكة من التسهيلات التجارية والعسكرية هو حصار الهند من خلال ما تسميه الصين عقد اللؤلؤ ().

أما بالنسبة للقوة الثالثة والتي تربط بين القرن واقليم المحيط الهادي الهندي فهي الهند إذ

أنه بعد قيام الصين ببناء القاعدة العسكرية في جيبوتي وكنتيجة للوجود البحري المتزايد للصين في المحيط الهندي فإن الأسطول الهندي قام بإعادة نفسه في اطار سبعة توظيفات ثلاثة منها تعمل في الجانب الغربي للمحيط الهندي وهي (أ) بعثة ضد القرصنة تعمل في خليج عدن، (ب) بعثة أخرى في الخليج العربي تحفر الجانب الشمالي للمحيط الهندي ومدخل الخليج المتمثل في مضيق هرمز، (ج) بعثة تركز على جزر سيشيل ومدغشقر وموريشيوس والجانب الجنوبي للمحيط الهندي.

كذلك قامت الهند بعقد اتفاقات مع كل من اليابان والولايات المتحدة وفرنسا لإعطاء الهند القدرة على الوصول إلى التسهيلات العسكرية لهذه الدول في القرن الأفريقي والمحيط الهندي، كما تم دعم التعاون الأمني بين جزيرة سيشيل والهند وتم النظر إلى هذا التعاون على أنه شكل من أشكال التنافس العسكري الصيني الهندي في اقليم المحيط الهندي وبالذات الاتفاق على إنشاء الهند لقاعدة بحرية في جزيرة Assumptin ().

ويشير هذا إلى اهتمام الهند بالقرن كجزء من اقليم المحيط الهادي – الهندي، وبالتالي فإن التواجد الخليجي في القرن الأفريقي في صورة مشروعات لنظام اقليمي ممتد كان له حوافز عديدة منها الحوافز الداخلية الناتجة عن التهديدات الموجودة في القرن الأفريقي ومنها ما هو متعلق بمصالح الخليج والمتمثل في الأهمية الاقتصادية والتجارية للبحر الأحمر وخليج عدن ومنها ما يمثل جزءًا من التوجه العالمي للنظر إلى القرن على أنه يرتبط بأقاليم أوسع ومنها اقليم الشرق الأوسط، ولذلك رأى العديد من المحللين أن الوجود الخليجي في القرن بشكله المكثف عسكرياً واقتصادياً إنما هو جزء من تحالف أمني شرق اوسطي جديد وكذلك من هذه الأقاليم التي يرتبط بها القرن الأفريقي اقليم المحيط الهادي – الهندي حيث تتنافس القوى الكبرى في إطار هذا الإقليم داخل القرن لربطه به.

إضافة إلى ما سبق فقد كانت هناك حوافز خاصة بكل دولة من الدول الإقليمية التي

لديها مشروعًا لنظام اقليمي ممتد يربط بين جانبي البحر الأحمر ومن أبرز هذه الدول هي السعودية حيث أن الرياض لديها إدراك ذاتي يرى أن سياستها الخارجية هي عبارة عن رد فعل دفاعي ضد ما يسمونه الاسلام الثوري سواء الشيعي منه أو السني ومن ثمّ فإن نمو نظام الإنجاز في السودان ونمو تنظيم القاعدة في الخليج العربي في الألفية الجديدة تم إدراكه بواسطة الملك عبدالله على أنها تهديدات شديدة لأمن المملكة ومما زاد من قلق السعودية هي العلاقات العسكرية والصناعية بين الخرطوم وطهران. وإمداد حماس بالسلاح الإيراني عبر السودان وكذلك ظهور السفن البحرية الإيرانية في البحر الأحمر ونشاط الشيعة التبشيري في أفريقيا().

كذلك كان من ضمن الدول المهمة لإيران اريتريا والصومال حيث تم استخدام الموانئ الاريترية بواسطة الأسطول الإيراني وكان ذلك بمثابة سهم استراتيجي مهم لإيران وذلك لأنها قدمت لها موضع قدم في البحر الأحمر وخليج عدن وكذلك موقع بحري مهم في الحديقة الخلفية للسعودية، كذلك فإنه منذ عام ٢٠١٥ استخدمت ايران الصومال باعتبارها بوابة حقيقية للإمداد بالأسلحة للحوثيين ومن ثمّ فإن الوصول إلى اريتريا والصومال إضافة إلى القدرة على إدارة شواطئ البحر الأحمر في اليمن من خلال الحوثيين كان كفيلاً بأن يجعل ايران قادرة على تهديد الملاحة الدولية في مضيق باب المندب().

وحيث أن هذا التحرك كان يعبر عن مشورع اقليمي ايراني للربط بين جانبي البحر الأحمر حتى يكون لها القدرة على التحكم في الملاحة والتجارة الدولية عبر أهم ممرين ملاحيين وهما مضيق باب المندب ومضيق هرمز فقد عملت السعودية على مقاومة هذا النفوذ الإيراني من خلال إثارة قطع العلاقات السودانية الإيرانية، كذلك استخدمت السعودية القوة الاقتصادية لتقوية علاقاتها مع كل من جيبوتي واريتريا والصومال وقامت كل واحدة منها بقطع علاقاتها مع إيران(). والأكثر من ذلك أن كل من اريتريا والسودان التحقتا بالتحالف الذي تقوده السعودية ضد الحوثيين().

وعلى الرغم من تراجع النفوذ الإيراني في القرن الأفريقي نتيجة هذه الجهود السعودية إلا أن إيران ظلت محتفظة ببعض ملامح مشروعها لنظام اقليمي ممتد من خلال قيامها بتشكيل قوات لمواجهة القرصنة في خليج عدن عام ٢٠١٤ واستمرارها في ارسال قوات بحرية لخليج عدن ولمدخل البحر الأحمر().

أما السعودية فإن مشروعها لنظام اقليمي ممتد ذهب إلى ما هو ابعد من مواجهة النفوذ الايراني إذ قامت السعودية بتصعيد وجودها العسكري في المنطقة وبالذات بالارتباط مع الصراع في اليمن وقد تواجدت القوات السعودية في جيبوتي إلا أنه منذ قطع العلاقات بين الإمارات وجيبوتي عام ٢٠١٥ فإن القوات السعودية أصبحت تعتمد على تسهيلات مجلس التعاون الخليجي في اماكن أخرى مثل ميناء عصب في اريتريا، وكذلك التسهيلات العسكرية الخاصة بها في البحر الأحمر مثل ميناء جدة، وفي عام ٢٠١٦ قامت السعودية بتوقيع اتفاقية امنية مع جيبوتي وذلك من أجل بناء قاعدة عسكرية ولكن لا يوجد تسهيلات عسكرية سعودية جديدة هناك منذ ذلك الوقت، كذلك منذ حرب اليمن احتفظت السعودية بوجود بحري مهم في البحر الأحمر وخليج عدن().

كذلك فإن من أهم الدول التي لديها مشروع نظام اقليمي ممتد هي الإمارات حيث عملت الإمارات على تطوير علاقتها التجارية مع دول القرن الأفريقي في العقود الأخيرة كما عملت على تطوير البنية التحتية للموانئ في المنطقة للحصول على مزايا الفرص الاقتصادية التي نتجت بسبب مبادرة الحزام والطريق الصينية، كذلك كان للإمارات حوافز أخرى إضافة إلى المصالح الاقتصادية للدفع في اتجاه مشروع النظام الإقليمي عبر جانبي البحر الأحمر إذ سعت الإمارات لإستراتيجية طويلة المدى لاحتواء النفوذ الإيراني في الخليج العربي وأفريقيا. وبناء على ذلك حاولت الإمارات تطوير هذين الهدفين من خلال خلق خيط أو شبكة مختلطة من التسهيلات العسكرية والتجارية وعملت على إنشاء مجموعة من القواعد العسكرية على طول البحر الأحمر وهي كالتالي:-

١)في اريتريا بعدما قطعت الإمارات علاقاتها بجيبوتي عملت على نقل عملياتها العسكرية في قاعدة عصب في اريتريا واشتملت التسهيلات الموجودة في ميناء عصب مطار عسكري مع وجود ملاجئ جوية جديدة وميناء بحري عميق المياه وقامت الإمارات بتوظيف الطيران في ميناء عصب الإريتري ضد المعارضة في اليمن إضافة إلى وجود العديد من العمليات الأرضية التي صدرت من هذه القاعدة.

٢)في الصومال: أنشأت الإمارات في مايو عام ٢٠١٥ قاعدة عسكرية في مقديشيو لتدريب وحدات من الجيش الصومالي ولكن بعد تصاعد التوترات بين الصومال والإمارات انسحبت قوات التدريب الإماراتية وأنهت الصومال التعاون الأمني معها.

٣)في ارض الصومال قامت الإمارات بتأجير مطار عسكري في بربرة على ساحل أرض الصومال كذلك عملت الإمارات على بناء مطار عسكري وقاعدة بحرية في بربرة.

٤)في اقليم بوتلاند قامت شركة الموانئ الإماراتية بأخذ امتياز ميناء بوساسو في الدولة شبه المستقلة المسماة بوتلاند كما قامت بتزويد المساعدة الأمنية والتدريب لقوات البوليس البحري هناك.

٥)في جزر البحر الأحمر:- كانت هناك أنباء عن قيام الإمارات بتأجير الجزر اليمنية في سوكوترا وبريم ولكن نتيجة الاحتجاجات ضد الوجود الإماراتي في سوكوترا قامت الإمارات بسحب قواتها منها واستمرت في وجودها في جزيرة بريم دون التقدم في إنشاء المطار العسكري فيها().

وفي هذا الإطار يظهر أن الفاعلين في الخليج لم يعودوا يروا الطرف الآخر من البحر الاحمر على أنه طرف خارجي ولكنهم يرونه باعتباره جزءًا من محيطهم الأمني الأساسي وقد ظهر ذلك في انتقال الانقسام الخليجي الذي حدث بعد حصار قطر عام ٢٠١٧ إلى دول القرن الأفريقي فإذا كانت الصومال بقيت محايدة إزاء هذه الانقسام إلا أن هناك دول مهمة أخرى في القرن مثل السودان واريتريا وجيبوتي أصبحت في الجانب السعودي وقامت بخفض علاقاتها مع قطر().

وتظهر هذا الرؤية أيضًا لدول الخليج بشأن النظام الاقليمي الواحد في أن الدول الفاعلة في القرن الأفريقي مثل اثيوبيا لم تعد قادرة على بناء رؤية لنظام اقليمي في القرن إلا في حدود القيود التي تحددها دول الخليج الفاعلة وينقلنا هذا إلى الرؤى الأكثر بروزًا لنظام اقليمي ممتد بشكل يمكن أن تؤدي إلى التنسيق بين هذه التنافسات بين المشروعات المختلفة.

ثالثًا: مشروعات النظام الإقليمي الممتد الأكثر بروزًا ومحاولات التنسيق بين جانبي البحر الأحمر:-

حيث انتهينا في اطار الجزء السابق من الدراسة إلى أن رؤية أثيوبيا لمشروع نظام اقليمي في القرن أصبحت مقيدة بما تحدده دول الخليج الفاعلة فبالتالي فإن تحليل هذا الأمر يحتاج إلى دراسة كيف تطورت مشروعات النظام الاقليمي والتي شملت القرن كجزء منها من مشروعات أفريقية إلى تحالفات شرق أوسطية ثم إلى الحديث عن منتديات للبحر الأحمر.

فمن **ناحية أولى** فإن مشروعات النظام الإقليمي والتي شملت القرن الأفريقي كانت مشروعات أفريقية في البداية تقوم على فكرة السلام الأفريقي بحيث يمكن القول أن القرن الأفريقي كان يمثل جزءًا من بناء السلام والأمن للاتحاد الأفريقي ففي الوقت الذي قامت فيه الدول الأفريقية بتنمية سياسات وميكانزمات متعددة الأطراف للسلم والأمن والديمقراطية فإن دول الخليج في تعاملها مع القرن قامت بتنمية سياسات تقوم على العسكرة ويمكن وصفها بأنها سياسات سلطوية وعنيفة().

وقد حدث هذا التطور في بناء السلم والأمن الأفريقي نتيجة تغير المبادئ التي يقوم عليها الاتحاد الأفريقي هذا التغير اتاح لهذه المنظمة التدخل في الشئون الداخلية للدولة وكذلك أتاح لها معارضة التغيرات غير الدستورية للحكومات وبناء على ذلك استطاع الأتحاد الأفريقي أن يقيم بنية للسلم والأمن الأفريقيين من خلال مجلس السلم والأمن

للاتحاد الأفريقي والدبلوماسية الوقائية وكذلك مبادرات الوساطة وعمليات دعم السلام وكذلك دعم جهود التحول الديمقراطي وهذه الأمور استطاعت خفض الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية ودعمت جهود صنع السلام الأفريقية().

وقد أرجع العديد من المحللين هذا التقدم في بنية السلم والأمن الأفريقي إلى دور الدول الفاعلة في أفريقيا مثل جنوب أفريقيا ونيجيريا وأثيوبيا حيث أن هذه الدول كانت على استعداد للاستثمار في بناء ميكانزمات جديدة للعمل الجماعي وكذلك لدعم المبادئ المتعلقة بهذا العمل وقد دفع ذلك العديد من المحللين إلى القول بأن السلام الأفريقي كان يعني في اطار القرن الأفريقي سلامًا أثيوبيا إذ كانت أثيوبيا هي دولة اقليمية فاعلة في اطار القرن وكان لها سياسة تقوم على عدة مبادئ كلها تدفع في إطار أن يكون القرن الأفريقي جزءًا من منظومة أفريقية للسلم والأمن فمن ناحية أولى عملت اثيوبيا على أن يكون لها مشروع قومي للإسراع بالنمو الاقتصادي والتخفيض من الفقر حيث أن ميليس زيناري أكد أن التهديد الأساسي للأثيوبيا يتمثل في الفقر والذي هو أساس كل ضعف ومن ناحية ثانية عملت أثيوبيا على المستوى الخارجي على اتباع سياسة تقوم على الاستثمار السياسي في الاتحاد الأفريقي ودعم كل مبادراته المتعلقة بحفظ السلام وكل المبادئ والمؤسسات المتعلقة ببنية السلم والأمن الأفريقيين كما اتبعت سياسة خارجية تقوم على الاستقلال وتعنى رغبة زيناوي في أن تبتعد أثيوبيا عن الاعتماد على أطراف خارجية وبالذات الابتعاد عن الاعتماد على الأطراف الفاعلة في الشرق الأوسط إذ أن زيناوي كان متخوفًا من تشكل تحالف يضم مصر وممالك الخليج بحيث تقوم مصر بدور الموجه للسياسة وتقوم دول الخليج بدور الممول().

وبالفعل تشكل هذا التحالف بين مصر ودول الخليج وتحولت من **ناحية ثانية** مشروعات النظام الإقليمي والتي تشمل القرن الأفريقي إلى تحالفات شرق أوسطية كبديل عن بنية السلم والأمن الأفريقيين وقد بدا ذلك واضحًا في قيام كل من الإمارات والسعودية بدور الوسيط بين كل من أثيوبيا واريتريا عام ٢٠١٨ وقد كان هذا يعني أن دول الخليج تلك

باعتبارها جزء من تحالف شرق أوسطي حلت محل الاتحاد الأفريقي في التوصل إلى اتفاقيات بين الدول الأعضاء فيه ما يعني أن القرن الأفريقي أصبح امتداداً لسياسات ولتحالفات أمنية شرق اوسطية كبديل عن كونه جزء من نظام السلم والأمن الافريقي وقد اتخذت الخطوة الأولى في هذا الصدد من جانب قطر والتي رأت أن تضع نفسها في موقع الوسيط حيث قامت باستضافة محادثات السلام المتعلقة بدارفور وكذلك محادثات السلام بين اريتريا وجيبوتي كذلك قامت قطر بدور الراعي لما يمكن تسميته بتيار الإسلام المدني().

ثم جاءت بعد ذلك سلسلة السياسات التي اتخذتها دول الخليج والسابق التفصيل بشأنها لتمثل تكثيفًا لعمل هذا التحالف الأمني الشرق اوسطي في القرن الأفريقي وبالذات من خلال سياسة الموانئ الإماراتية حيث أن سياسة إنشاء الموانئ من جانب دولة الإمارات في القرن الأفريقي وعلى طول سواحل البحر الأحمر مثلت جزءًا من سياسة تشكيل التحالفات والعداءات عبر إقليم البحر الأحمر ومن ثم فهي جزء مهم من التحالفات الشرق أوسطي().

هذه السياسات في مجملها أدت إلى تحول القرن الأفريقي من بنية السلم والأمن الأفريقيين إلى الارتباط بتحالفات وتنافسات شرق أوسطية بين دول مختلفة سواء كانت السعودية والإمارات ومصر أو قطر وتركيا وهكذا.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التغير في منظومة القرن الأفريقي من منظومة السلم والأمن الافريقية إلى منظومة التحالفات الأمنية الشرق أوسطية أدت إلى تخلي اثيوبيا عن إطارها الأمني القومي والذي يعتمد على النمو الاقتصادي ودعم الاتحاد الأفريقي والاستقلال وأصبحت كبديل عن ذلك مجرد شريك وربما شريك تابع في التحالفات العربية الشرق أوسطية ومن ثمّ أصبح الدور الأثيوبي ينحصر في فكرة كيفية الاستفادة من التحالفات والتنافسات الشرق الأوسطية مع التخلي عن فكرة السلام الأثيوبي أو التعامل معها في حدود القيود المفروضة من دول الخليج ولذلك وجدنا أثيوبيا تبني

علاقات جيدة مع كل من قطر وتركيا من أجل سد الفجوة المالية بالنسبة للعديد من مناطق التجارة الحرة والبنية الأساسية ولذلك جذبت أثيوبيا نصف الاستثمارات التركية الموجهة إلى أفريقيا والمقدرة بـ ٦ بليون دولار().

كذلك عملت أثيوبيا على تقوية علاقاتها مع كل من السعودية والإمارات واستطاعت عقد صفقة مع الإمارات سواء في صورة مساعدات أو استثمارات قدرت بـ ٣ بليون دولار وذلك في يونيه عام ٢٠١٨ وكل هذا يعني أن أثيوبيا أصبحت قادرة على الاستفادة من المصالح الشرق اوسطية الجديدة في القرن الأفريقي بما في ذلك قدرة أثيوبيا على الاستفادة من الموانئ الإماراتية في اريتريا وأرض الصومال().

وذلك كله يعني أن المشروع الإقليمي لاثيوبيا في القرن الأفريقي يُدار في حدود القيود التي وضعتها الدول الشرق أوسطية أو الخليجية وهذا يعني استمرار انضمام القرن الأفريقي لمنظومة التحالفات الشرق اوسطية والمشاريع الإقليمية لدول الشرق الأوسط.

غير أن التنافسات الأمنية أدت إلى تفكير دول القرن والخليج في منتدى للبحر الأحمر أو في نظام إقليمي للبحر الأحمر وبالتالي فإنه من **ناحية ثالثة** أصبح يثار أن النظام الإقليمي الذي يضم القرن الأفريقي هو نظام اقليمي للبحر الأحمر أو منتدى للبحر الأحمر يضم جانبيه، وهذا يرجع إلى أن دول الخليج الفاعلة وكذلك الدول الأفريقية أصبحت ترى ضرورة التنسيق بين الأطراف الإقليمية والدولية المتواجدة في اطار القرن الأفريقي والبحر الأحمر لمواجهة العديد من المشكلات، إذ أن الإطار المتعدد أو البناء الإقليمي للبحر الأحمر تزايدت الحاجة إليه لإدارة التطورات في أمور ثلاثة هي():- (١) التغيرات الداخلية في القرن، (٢) الارتباط الخليجي بالقرن في شكله الجديد، (٣) زيادة التنافس الدولي في المنطقة.

ومن ثمّ أصبح ما يسمى منتدى البحر الأحمر موضوع ذو أهمية كبيرة في عام ٢٠١٨ – ٢٠١٩ سواء داخل وخارج الإقليم على أساس أن هذا المنتدى أو النظام أو المنظومة الإقليمية مكان تلتقي فيه الدول لمناقشة المصالح المشتركة وتعريف التهديدات

المهمة ووضع حلول مشتركة لها سواء في مجالات التجارة والبنية التحتية وتأمين الملاحة وتدفقات الأموال وعلاقات العمل وحماية البيئة وإدارة الصراعات وكذلك المشكلات المتعلقة بالهجرة من القرن إلى الخليج والعكس وكذلك تكون منظومة البحر الأحمر مكان تقوم فيه الدول والفاعلين التجاريين بالتفاوض حول مخططات البنية الأساسية والطاقة().

وفي هذا الإطار يمكن القول أن فكرة منتدى البحر الأحمر أو النظام الإقليمي للبحر الأحمر هي فكرة ليست بجديدة إذ أنه في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي قدمت كل من مصر والسعودية مقترحات لإنشاء منتدى للبحر الأحمر يتكون من الدول الشاطئة له().

غير أن هذه الفكرة ظلت لفترة طويلة مجرد فكرة غير قابلة للتحول إلى مشروع نظام اقليمي ممتد بين جانبي البحر الأحمر وذلك لوجود عدة خلافات بين الأطراف المختلفة التي قدمت هذه الخطط لمنتدى البحر الأحمر حول أمور عديدة ابرز هذه الأمور في الوقت الحالي هو():-

١)العضوية: حيث أن هناك خلافات بين الأطراف المختلفة حول العضوية في هذا المنتدى وهل تضم تلك العضوية الدول المشاطئة للبحر الأحمر فقط أم تضم الدول الأخرى الموجودة في دائرة البحر الأحمر والتي لها مصالح كبيرة فيه مثل أثيوبيا والإمارات، ولذلك فقد طرحت في الفترة الأخيرة فكرة العضوية المرنة أو وجود نظام لمجموعة من الدوائر: الدائرة الأولى هي من الدول المشاطئة والدائرة الثانية هي للدول المجاورة لها أو الدول من خارج المنطقة والتي تتولى القيام بالكثير من المصالح في البحر الأحمر وتقوم بتوفير العديد من الموارد المادية والتكتيكية.

٢)شكل الهيكل:- فهناك بعض الاطراف التي ترى أنه لابد أن يأخذ المنتدى شكل المنظمة بينما هناك أطراف أخرى ترى أنه لابد أن يكون هيكلاً مرنًا وقد رأى الكثير من المحللين أولوية أن يكون هيكل منتدى البحر الأحمر متميزًا بالمرونة بحيث يكون منتدى

أكثر منه منظمةوذلك لأن دول البحر الأحمر والدول المجاورة لها لا تحتاج لوجود منظمة يجتمع في إطارها دبلوماسي هذه الدول بشكل منتظم.

وقد وجدت في الفترة الأخيرة العديد من مبادرات للنظام الإقليمي للبحر الأحمر أو ما يسمى منتدى البحر الأحمر وهذه المبادرات تعبر إما عن توجهات عالمية تعكس المصالح العالمية أو توجهات إقليمية تعكس الرؤية الأفريقية للقرن الأفريقي باعتباره جزء من منظومة السلم والأمن الأفريقيين أو توجهات شرق أوسطيةتعكس رؤى شرق أوسطية للقرن الأفريقي باعتباره جزء من نظام اقليمي ممتد عبر البحر الأحمر بحيث يعبر هذا النظام في النهاية عن مصالح تلك الدول.

ومن أبرز هذه المبادرات لمنظومة لنظم إقليمي ممتد عبر البحر الأحمر[]: (١) المبادرة التي قدمها كل من الاتحاد الأوروبي وألمانيا عام ٢٠١٨.

٢)مبادرة الاتحاد الأفريقي وشريكه الإيجاد.

٣)مبادرة حكومة كل من مصر والسعودية.

وقد كانت كل من المبادرة الثانية والثالثة هي الأكثر بروزًا ويدل على ذلك التنازع على أجتذاب القرن الأفريقي اما ضمن منظومة أفريقية أو منظومة شرق أوسطية، وفيما يتعلق بالمبادرة الثانية وهي مبادرة الاتحاد الأفريقي والإيجاد فقد قامت على عدة أسس أهمها التأكيد على المصالح الجماعية الأفريقية في حكومة البحر الأحمر ودور الاتحاد الأفريقي في صياغة هذه المصالح كذلك أكدت هذه المبادرة على أن التشكيل القائم على الدول المشاطئة فقط لن يكون كافيًا[].

أما المبادرة الثالثة فهي بنيت على فكرة أن حكومة البحر الأحمر أو منظومة البحر الأحمر والنظام الإقليمي الممتد على جانبيه تثير مسألة وجود علاقة بين حلفاء شرق أوسطيين يتحكمون في هذا النظام الإقليمي الممتد وبالذات العلاقة المعقدة بين مصر والشركاء الخليجيين حيث اقترحت مصر في البداية هذه المبادرة غير أنه حدث خلاف بينها وبين الرياض وقامت الرياض بتطوير رؤية مختلفة.

وكانت هناك خلافات بين مصر والسعودية حول الهيكل والأهداف وبعد ذلك قامت السعودية بإعلان نيتها لتمويل المنتدى عام ٢٠١٩ وبناء على ذلك قامت بسحب إدارة مبادرة البحر الأحمر من مصر وفي أبريل عام ٢٠١٩ قامت السعودية بترجمة المجهودات والمقترحات الحقيقية إلى تصميمات لمجلس البحر الأحمر أو مجلس الدول العربية والأفريقية المشاطئة للبحر الأحمر().

ويتضح من هذه المبادرة الأخيرة أنها تعبر عن مصالح دول وتحالفات شرق أوسطية بل أنها تعبر عن اختلاف الرؤى والمصالح بين هذه الدول نفسها فيما بينها حول النظام الإقليمي الممتد ودل على ذلك الخلاف بين السعودية ومصر وكذلك عدم انضمام الإمارات وحلفائها الافريقيين مثل أثيوبيا وأرض الصومال().

واقتصرت العضوية على عدة دول وهي مصر والسعودية وجيبوتي والصومال والسودان واليمن والاردن وهذا يعكس رؤية السعودية وحدها دون حلفائها الشرق أوسطيين وعلى رأسهم الإمارات ويدل على أن مبادرة النظام الإقليمي للبحر الأحمر وفقًا لرؤية السعودية تعوق من ناحية بنية الاتحاد الافريقي للسلم والأمن وكذلك تعوق مصالح العديد من الحلفاء الشرق أوسطيين للسعودية ولذلك فإن هذا النظام الإقليمي الممتد والذي ظهر إلى النور ربما يعكس مصالح السعودية وحدها ولا يعكس التنسيق بين دول منظومة البحر الأحمر وهو بالتالي يعبر عن نظام إقليمي ممتد ولكن وفقًا لرؤية سعودية وليست رؤية أفريقية أو عربية جماعية.

وهذا كله يعني أن منتدى البحر الأحمر باعتباره بنيه تضم القرن والخليج ربما تكون أداة للتنسيق والتعاون ولكن ربما تظل أداة للتنافس بين الفاعلين الاقليميين والدوليين.

نتائج الدراسة

تتمثل نتائج الدراسة فيما يلي:-

- أن الروابط الأمنية والتفاعل الأمني بين نظامين إقليميين أدى تحولهما إلى نظام إقليمي واحد.
- أن النظام الإقليمي الممتد بين الخليج والقرن الافريقي يحمل ملامح للتنافس أكثر منها للتعاون نظراً لتعدد مشروعات النظام الإقليمي.
- أن إحتمالات التنافس أو التعاون لاتزال قائمة في ظل مشروع النظام الإقليمي الممتد، أو المنتدى الواحد للبحر الأحمر دون تغليب احداهما على الأخرى.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- مجموعة مؤلفين، العرب والقرن الأفريقي جدلية الحوار والانتماء (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣)
- مركز الفكر الاستراتيجي، "البحر الأحمر، صراع النفوذ هل يتحول إلى حرب اقليمية" ، اوراق سياسية (٣٨)، متاح على الرابط www.Fikercenter.com

ثانيًا: المراجع باللغة الأنجليزية.

- A.Lawati" ،Saud Arabia Vies For Influence In Africa With New Club،" **Bloomburg**١٢ ، Dec- 2018.
- Alex de wael, "Beyond the Red Sea: A New Driving Force In the Politics of Horn", **African Argument**, N July 2018.
- ALexde Wael, "Pax Africana or Middle East Security Alliance In The Horn of Africa and the Red Sea", **World Peace Foundation**, Occassional Paper No.17, Jan, 2019.
- Awol Allo, "Ethopia: Exploiting The Gulf's Scramble For the Horn of Africa", **African Arguments**, 13 August 2018.
- Berouk Mesfine, "Ethipia's Role and Foreign Policy in the Horn of Africa", **International Journal of Ethipian Studies**, Vol 6. No.9, 2012.

- David Styan, “The Politics of the Porsts in the Horn: War, Peace and the Red Sea Rivalries” **African Arguments**, 18 July 2018.
- Gerald Feiresteing and Carig Greatehea “The Fight For Africa: The New Foca of The Saudi- Iranian Rivalry”, **Middle East Institute**, 2017.
- Harry Vel hoeven, “The gulf and the horn: Changing Geographies of Security Interoupendence and counting Visions of Regional Order”, **Civil Wars**, Vol.20, No.3, 2018.
- Idil Osman, “Why Are Migrants From The Horn Flocking to War-Torn Yemen?” **African Arguments**, 9 August 2018.
- Lionel Cliffe, “Regional Dimensions of Conflict in The Horn Of Africa”, **Third World quarterly**, Vo.1, Feb.1999.
- Matthew Schwartz, “Rethinking International Counter Terrorism Assistance to the Greater Horn of African: Toward a Regional Risk Reduction Strategy”, **Perspectives on terrorism**, Vo.17, No.8, Dec. 2013.
- Neil Melvin, “Managing The Next External Security Politics of the Horn of Arica Region”, **International Peace research Institute**, 2019.

- Neil Melvin, The Foreign Military Presence In the Horn of Africa Region", **International Peace Research Institute**, 2019.
- Peter Chalk, "Piracy off the Horn of Africa: Scope, Dimensions, Causes and Responses", **The Brown Journal of World Affairs**, Vol.16, No.20, Spring. Summer, 2010.
- Zach Vertin, "Toward A Red Sea Forum: The Gulf, The Horn of African and Architecture For A New Regional Order" **Brookin Doha Center**, Analysis Paper, No. 27, Nov. 2019.